

## دعوى

القرار رقم (VD-271-2020) |  
الصادر في الدعوى رقم (V-2219-2020) |

## لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الرياض

### المغاتيح:

دعوى - قبول شكلي - مدة نظامية - عدم التزام المدعي بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

### الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن غرامة عدم الالتزام بمتطلبات الفاتورة الضريبية - أجبت الهيئة بعدم قابلية القرار للطعن عليه؛ ل遁سه بمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم المدعي الاعتراض أمام لجنة الفصل خلال المدة النظامية من تاريخ إخطاره القرار - ثبت للدائرة تحقق الإخطار واعتراض المدعي بعد انتهاء المدة النظامية. مؤدي ذلك: عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

### المستند:

- المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٢ هـ.
- المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٠/٢٦٠) بتاريخ ١٤٤١/٤/٢١ هـ.

### الوقائع:

**الحمد لله، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:**  
الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:  
إنه في يوم الثلاثاء (٦/٠١/١٤٤٢هـ) الموافق (٢٥/٠٨/٢٠٢٣م)، اجتمعت الدائرة الأولى  
للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام؛ وذلك للنظر

في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٢١٩-٧) بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن (...) أصالة عن نفسه، هوية وطنية رقم (...) وبصفته مالك معرض (...), بموجب سجل تجاري رقم (...) تقدم بلائحة تضمنت اعتراضه على فرض غرامة عدم الالتزام بمتطلبات الفاتورة الضريبية، بمبلغ وقدره (١٠,٠٠,٠٠) ريال لأغراض ضريبة القيمة المضافة، حيث جاء فيها: «نظام ضريبة القيمة المضافة نظام جديد علينا ونجهل كثيراً من بنوده، بما في ذلك طريقة الاعتراض على الغرامات، وفور علمنا قمنا بالاتصال والاعتراض، ولكنه تم رفض قبول الاعتراض؛ لانتهاء المدة، ونأمل من اللجنة قبول اعتراضنا وإلغاء الغرامة المفروضة».

وحيث أوجزت المدعى عليها ردها على النحو الآتي: «حيث إن المادة (٤٦) من نظام ضريبة القيمة المضافة نصت على ما يلي: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهايًّا غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»، وحيث إن الإشعار بفرض الغرامة صدر بتاريخ ٤/١٩/٢٠٢٠م، وتاريخ التظلم لدى الأمانة هو ٢٠٢٠/٠١/٤م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ الإشعار وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثة يوماً، وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يضحي القرار الطعين متخصصاً بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه، وبناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب من اللجنة الموقرة الحكم بعدم قبول الدعوى شكلاً».

وفي يوم الثلاثاء (٦/٠١/٤٤٢١هـ) الموافق (٢٥/٠٨/٢٠٢٠م)، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة (...) أصالة عن نفسه بموجب هوية وطنية رقم (...) ومشاركة ممثل المدعى عليها (...) هوية وطنية رقم (...) وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديمها خلاف ما سبق أن تقدما به من خلال صيغة الدعوى وما لحقها من ردود أجاب المدعى أنه وقت حضور المفتش حضرت في موقع المنشأة ولكن المفتش ذكر له أنه تم تقيد الغرامة ورفعها عن طريق النظام الآلي، وأضاف أن إشعار الغرامة الصادر من الهيئة لم يذكر فيه أن هناك مدة للتظلم من القرار، وذكر ممثل الهيئة أنهم يكتفون بما قدم في موقع القضية. وبناءً عليه، قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً لل媿اولة وإصدار القرار.

## الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م ١١٣/١٤٣٨/١١) بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/١٤هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم

(٢٦٠٤٠) بتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

**من حيث الشكل:** لما كان المدعي يهدف من دعوته إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة عدم الالتزام بمتطلبات الفاتورة الضريبية؛ وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث إن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (٥٧/١١٣) بتاريخ ٢٠١٨/١١/٥هـ، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، وحيث نصت المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة على أنه: «يجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام الجهة القضائية المختصة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ العلم به، وإلا عُدّ نهائياً غير قابل للطعن أمام أي جهة قضائية أخرى»؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ٤/٧/٢٠١٩م، وقدم اعتراضه بتاريخ ٢٠١٠/١٢م، مما تكون معه الدعوى قدّمت بعد فوات المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٤٩) من نظام ضريبة القيمة المضافة. وبناء على ما تقدم، وعملاً بأحكام الاتفاقية الموحدة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع.

## القرار:

عدم قبول الدعوى المقامة من (...), هوية وطنية رقم (...) شكلاً، لفوات المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وبعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وحددت الدائرة (يوم الأربعاء ١٣/٢/١٤٤٢هـ الموافق ٣٠/٩/٢٠٢٠م) موعداً لتسلیم نسخة القرار.

**وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**